

دور أدوات التحليل المالي في قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة حضنة حليب

## The Role of Financial Analysis Tools in Measuring Financial Performance in The Economic Enterprise

Amel Sahnoun / سحنون أمال<sup>1</sup>

<sup>-1</sup> مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، amel.sahnoun@univ-msila.dz

University of M'sila

تاريخ النشر: 2021/06/08

تاريخ القبول: 2021/06/01

تاريخ الاستلام: 2021/03/03

### ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه أدوات التحليل المالي في قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف قمنا بدراسة ميدانية على مؤسسة حضنة حليب بالمسيلة، بغرض إسقاط إشكالية الدراسة. وقد خلصت الدراسة الميدانية في مؤسسة حضنة حليب إلى أن أدوات التحليل المالي لها دور كبير في قياس الأداء المالي باعتبارها كأحدى أدوات الرقابة المالية، وذلك لكشف نقاط القوة والضعف وأسبابها وإعطاء حكم على وضعيتها من خلال ممارسة نشاطها، فتعتبر أدوات التحليل المالي أداة رئيسية وضرورية لقياس وتقويم الأداء المالي داخل المؤسسة. الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، قياس الأداء المالي، تقييم الأداء المالي، مؤشرات قياس الأداء المالي.

تصنيف Jel: G30, G32.

### Summary :

This study aimed to know the role that financial analysis tools play in measuring financial performance in an economic institution

In order to achieve this goal, we conducted a field study on Hudna Milk Corporation in M'sila, with the aim of dropping the problem of the study and verifying the hypothesis.

The field study at Hudna Milk Corporation concluded that financial analysis tools have a significant role in measuring financial performance as one of the financial control tools, in order to detect strengths and weaknesses and their causes and to give a judgment on their status through the practice of their activities. Financial analysis tools are a major and necessary tool for measuring and evaluating Financial performance within the organization.

**Key Words :** Financial Analysis ; Measuring Financial Performance ; Evaluating Financial Performance ; Indicators Of Measuring Financial Performance.

**Jel Classification :** G30, G32.

**Résumé:** L'étude des outils de l'analyse financière vise l'identification de la mesure de la performance financière de l'entreprise économique. A cet effet, nous avons fait une projection de la présente étude sur l'entreprise Hodna Lait M'sila pour une meilleure maîtrise de ces outils et d'en tirer les conclusions étant un outil de contrôle financier ayant pour but de détecter les points forts et les points faibles, leurs causes et par conséquent donner un jugement sur sa situation dans l'exercice de son activité. Ainsi, les outils de l'analyse financière sont importants et nécessaires pour la mesure et l'évaluation de la performance financière au sein de l'entreprise.

**Mots clés :** analyse financière – mesure de la performance financière – évaluation de la performance financière – indicateurs de la mesure de la performance financière.

**Codes de classification de Jel:** G30, G32

## 1. مقدمة:

يعد التحليل المالي أحد أهم مجالات المعرفة بعد أزمة الكساد العالمية في بداية الثلاثينيات، حيث شهدت تلك الفترة انهيار كثير من المؤسسات، مما أدى إلى ضرورة دراسة محتويات التقارير المالية للمؤسسات بشكل علمي، حتى يتسنى للجهات المهتمة بالنشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات التعرف على أدائها الفعلي والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تحليل الكشوف المالية.

وزدادت أهمية التحليل المالي بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد انتشار ظاهرة التضخم وأثرها على بنود الكشوف المالية، فظهرت الحاجة إلى استخدام الأساليب الكمية الحديثة والحاسوب في التحليل المالي للرفع من كفاءة هذا التحليل ليصبح أداة أساسية تساهم في اتخاذ القرارات وترشيدها.

مما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

### 1.1. الإشكالية: ما دور أدوات التحليل المالي في قياس الأداء المالي بمؤسسة "حضنة حليب" بالمسيلة؟

ويندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

كـ ما مدى مساهمة تطبيق تقنيات التحليل المالي على الكشوف المالية ؟

كـ هل إتباع طريقة التشخيص التطوري للكشوف المالية في مؤسسة "حضنة حليب" يُمكن من الوقوف على سلامة سياستها المالية المتبعة للحكم على أداءها المالي؟

### 1.2. فرضيات الدراسة: للإجابة على التساؤل المشار إليه آنفا، تم وضع الفرضية الرئيسية التالية:

إن تطبيق تقنيات التحليل المالي على الكشوف المالية يسهل من عملية قياس الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.

### 1.3. أهداف الدراسة: بالإضافة إلى الإجابة على إشكالية البحث، واختبار صحة الفرضية المتبناة فإن هذه الدراسة تهدف إلى:

كـ التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي للكشوف المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية:

كـ قدرة التحكم في الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة من خلال عملية التحليل المالي:

كـ التعرف على أداء المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة من الناحية المالية.

1.4. منهج الدراسة: بغية الإحاطة بجوانب الموضوع نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي الموافق لهذه الدراسة للمساهمة في تحليل المعلومات المقدمة من مخرجات النظام المحاسبي المالي في قياس الأداء المالي للمؤسسات.

### 1.5. دراسات سابقة:

كـ بلال معوج، تحت عنوان: "دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2016/2015، الذي حاول الإجابة على التساؤل التالي: ما مدى مساهمة التحليل بواسطة المؤشرات المالية التقليدية والحديثة في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل في المؤسسة الاقتصادية؟، وأهم ما توصل إليه في دراسته ما يلي:

- تسمح نتائج التحليل بالوقوف على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة وتساعد في اتخاذ قرارات مهمة.

كهر لزرع سامي، تحت عنوان: "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011، الذي حاول الإجابة على التساؤل التالي: هل للنظام المحاسبي المالي آثار على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسة؟، حيث توصل إلى:

- أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية، إذ تهدف هذه الأخيرة إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية، الأداء وتغيرات الوضعية المالية.

كهر شطارة نبيلة، تحت عنوان: "فعالية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية العمومية حسب مقارنة المفتشية العامة للمالية"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر-03، 2014/2013، التي حاولت الإجابة على التساؤل التالي: ما مدى فعالية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية حسب مقارنة المفتشية العامة للمالية؟، وأهم ما توصلت إليه:

- تتوقف فعالية تقييم الأداء للمؤسسة الاقتصادية على قدرة التحكم في مختلف وظائفها خاصة الوظيفة المالية، حيث يرجع سبب فشل المؤسسات إلى أداء مالها السيئ.

1.5. هيكل الدراسة: تبعا للأهداف المرجوة من البحث ولمعالجة تساؤلات الدراسة واختبار الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة تضمنت تلخيصا عاما لموضوع الدراسة واختبارا للفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث، ثم عرض للنتائج المتوصل إليها وفي الأخير تقديم بعض الاقتراحات بناء على النتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى آفاق موضوع البحث، وتم تقسيم محاور الدراسة إلى:

المحور الأول: أساسيات حول التحليل المالي.

المحور الثاني: الأداء المالي.

المحور الثالث: دراسة تطبيقية لإحدى المؤسسات الصناعية "حضنه حليب" خلال الفترة (2013.2015).

2. أساسيات حول التحليل المالي.

1.2. مفاهيم التحليل المالي وأهميته.

أ. مفاهيم التحليل المالي:

• المفهوم الأول: "مجموعة الأدوات والأساليب المالية المستخدمة في تحليل الكشوف المالية وصولا إلى تشخيص حالات ونقاط الضعف أو القوة فيها، وتعتبر النسب المالية من أهم هذه الأدوات للمقارنة بين المتغيرات المماثلة". (د.عدنان تايه النعيمي وآخرون، 2009، صفحة 100)

• المفهوم الثاني: "التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالكشوف المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها، ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الروابط المالية والعلاقة فيما بينها". (أ.د.محمد أحمد الكايد، 2010، صفحة 160)

• المفهوم الثالث: "التحليل المالي هو عملية منظمة لتفسير سلوك وتصرفات المؤسسة من خلال قوائمها المالية بهدف التعرف على نقاط القوة في المؤسسة ونقاط الضعف بها والعمل على تصحيحها". (د.عاطف وليم أندراوس، 2006، صفحة 55)

ب. أهمية التحليل المالي: ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تتمثل في ما يلي: (د.وليد ناجي الحياي، 2004، الصفحات 24-25)

• يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمؤسسات المختلفة، وبغض النظر عن طبيعة عملها ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.

• يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.

• يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال، وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.

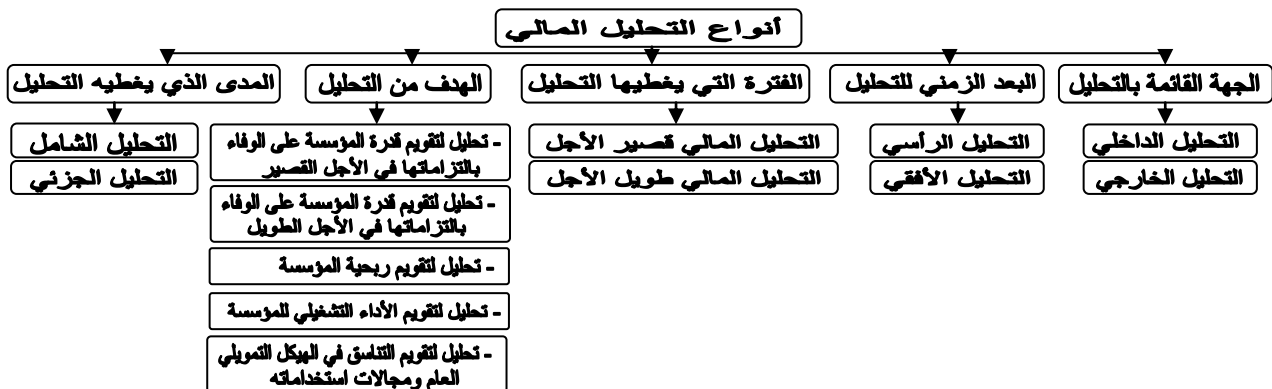
2.2. استعمالات التحليل المالي: يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المؤسسات واتخاذ القرارات الخاصة ويمكن استعمال التحليل المالي في أغراض: التحليل الائتماني، التحليل الاستثماري، تحليل الاندماج والشراء، التخطيط المالي، الرقابة المالية وتحليل تقييم الأداء. (عليان الشريف وآخرون، 2007، الصفحات 151-152)

3.2. مراحل عملية التحليل المالي وأنواعه.

أ. مراحل عملية التحليل المالي: يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل على أن مراحله هي على التوالي: تحديد هدف التحليل بدقة، تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي، اختيار أسلوب التحليل المناسب، إعادة تبويب الكشوف المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار، التوصل إلى الاستنتاجات فصياغة التقارير. (ناصر دادي عدون، عبد الله قويدر الواحد، دون سنة نشر، الصفحات 135-136)

ب. أنواع التحليل المالي: يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة، والموضحة في الشكل رقم (01) الموالي:

الشكل (01): أسس تبويب أنواع التحليل المالي.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (د.وليد ناجي الحيايلي، 2004، الصفحات 28-31).

3. الأداء المالي.

3.1. ماهية الأداء المالي.

أ. تعريف الأداء: الأداء مفهوم متعدد الأوجه في علوم التسيير وكلمة أداء مشتقة من الكلمة الفرنسية القديمة **performer** الذي كان يعني في القرن الثالث عشر (الإنجاز والتنفيذ)، وفي القرن الخامس عشر تظهر باللغة الإنجليزية مع الفعل **to perform** بمعنى إنجاز عملية أو مهمة مع النتائج المترتبة عليها والنجاح الذي يمكن أن ينسب إليها. (MÉBARKA Abdelli, 2018, p. 635). وهناك من يركز على اعتبار أن الأداء يتمركز حول المفهومين المتمثلين في الأهداف والقيم. (ALI Debbi, 2010, p. 635)

86)

والأداء بصفة عامة هو تحويل المدخلات التنظيمية إلى مخرجات تتكون من سلع وخدمات بمواصفات فنية ومعدلات محددة، وقد عرف على أنه "الكيفية التي تستخدم بها الوحدة الإنتاجية مواردها المادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف المحددة". (نادية خريف، 2012، صفحة 91)

ب. تعريف الأداء المالي: يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم. (محمد محمود الخطيب، 2010، صفحة 45)

وهناك من الخبراء الماليين والباحثين من حدد مفهوم الأداء المالي بإطاره الدقيق بأنه "وصف لوضع المؤسسة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي تم استخدامها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الأصول، الخصوم وصافي الربح". (جمال كامل محمد عبد الرحيم، 2015، صفحة 110)

كما يعرف على أنه: "مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستخدام الأمثل لمواردها المالية القصيرة أو طويلة الأمد من أجل تكوين ثروة".

وحسب الباحث "pinto" فإن الأداء المالي يتحدد من خلال أربع أبعاد وهي: الديمومة والاستمرارية، المنافسة، الإنتاجية، المردودية. (بن حمين بوجمعة، عبد القادر بحيح، 2020، صفحة 360)

كما يعرف الأداء المالي على أنه: "مدى قدرة المؤسسة على تخفيض تكاليفها وزيادة إيراداتها من أجل الوفاء بالتزاماتها، وبذلك تكون حققت أهدافها المالية". (ط.د.بوطورة فاطمة الزهراء، د.ليندة رقام، 2020، صفحة 196)

ج. أهمية الأداء المالي: بشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية: تقييم ربحية المؤسسة، تقييم سيولة المؤسسة، تقييم تطور نشاط المؤسسة، تقييم مديونية المؤسسة، تقييم تطور توزيعات المؤسسة وتقييم تطور حجم المؤسسة. (محمد محمود الخطيب، 2010، الصفحات 46-48)

### 3.2. قياس وتقييم الأداء المالي.

أ. مفهوم قياس الأداء المالي: يقصد بالقياس عملية تحديد القيم الرقمية للأشياء أو للأحداث وفقا لقواعد معينة والتي يجب أن تكون متوافقة مع خصائص الأشياء أو الأحداث موضع القياس. (أ.د.مدحت أبو النصر، 2004، صفحة 137)

ويعرف القياس بأنه أداة للحكم على الأمور فبدون مقياس واضح وسهل الاستخدام ومبسط ومتفق عليه ستتحول الأمور إلى التدخل الشخصي في الحكم على الأمور وتقييمها، وإذا لم تستطع المؤسسة قياس نشاطها لا يمكنها الرقابة عليه، وإذا لم تستطع رقابته لا يمكن إدارته، وبدون القياس لا يمكن صناعة قرارات سليمة، وعلى هذا تحتاج المؤسسات إلى قياس الأداء للأسباب التالية: الرقابة، التقييم الذاتي، التحسين المستمر وتقييم الإدارة. (أ.د.بشير بن عيشي، أ.عقبة قطاف، 2017، صفحة 136)

ب. مفهوم تقييم الأداء المالي: تعددت التعريفات المقدمة لتقييم الأداء وذلك لتعدد وجهات النظر إلى الأداء في حد ذاته، فهناك من يعرف عملية تقييم الأداء بأنها: "العملية التي تقوم فيها المؤسسة بمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المستهدف وتحديد نواحي القوة والضعف في الأداء، مع تحديد أسباب ذلك للتأكد من مدى مساهمة الأداء في ضمان بقاء الاستمرار للمؤسسة".

وفي نفس السياق عرف Devrise وآخرون سنة (1981) تقييم الأداء على أنه: "عملية تحليل وقياس الأعمال المنجزة خلال فترة زمنية معينة".

ونستنتج من التعريفين السابقين أن عملية تقييم الأداء عبارة عن مقارنة النتائج المنجزة بالنتائج المطلوب تحقيقها أو الوصول إليها حتى تتكون صورة فعلية لما حدث ولما يحدث فعلا في المؤسسة ومدى نجاح هذه الأخيرة في تحقيق أهدافها وتنفيذ خططها الموضوعية بما يكفل لها اتخاذ الإجراءات المناسبة لتطوير الأداء.

كما تم تعريف تقييم الأداء بأنه: "التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المخططة من خلال دراسة مدى جودة الأداء، واتخاذ القرارات التصحيحية لإعادة توجيه مسارات الأنشطة بالمؤسسة، بما يحقق الأهداف المرجوة منها". (د.حمازي عزيز، أ.عياط سعاد، 2016، الصفحات 111-112)

تقييم الأداء عبارة عن عملية تحليل انتقادي شامل للخطط والأهداف، واستخدام الموارد المالية والبشرية والمادية أحسن استغلال وأعلى كفاءة بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف والخطط المرسومة. وتسمح عملية تقييم الأداء في المؤسسة على تحديد الانحرافات الناشئة ليتمكن المسيرين من اتخاذ قرارات تصحيحية وتفادي تلك الانحرافات في المستقبل. (بن خروف جليلة، 2008/2009، صفحة 72)

ج. خطوات تقييم الأداء المالي: يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية: (محمد محمود الخطيب، 2010، الصفحات 51-52)

- الحصول على مجموعة الكشوف المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والكشوف المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة؛
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء المالي مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛
- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف والقوة بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع؛
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسات للتعامل معها ومعالجتها.

3.3. مؤشرات ومعايير قياس الأداء المالي: يمكن استخراج مؤشرات ومعايير مالية لأي مؤسسة تساعد المستثمرين في التعرف بسهولة ويسر على أداء المؤسسة في الماضي والحاضر وتساعد في الوصول إلى استنتاجات مستقبلية.

أ. مقاييس الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي: يتولد التوازن المالي للمؤسسة من خلال التقارب الدائم بين سيولة الأصول واستحقاق الخصوم.

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ونذكر من أهمها: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة، والجدول الموالي يظهر مختلف مؤشرات التوازن المالي.

الجدول (01): مؤشرات التوازن المالي

المؤشر	كيفية الحساب	التفسير المالي للمؤشر
رأس المال العامل الصافي الإجمالي (Frng)	رأس المال العامل = الأموال الدائمة . الأصول الثابتة	قسط من الأموال الدائمة التي تخصصها المؤسسة لتمويل أصولها المتداولة (الاستخدامات الدورية)، ويمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل الإجمالي:
	رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة	الحالة 01: موجب، المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية وحقق فائضاً.
		الحالة 02: سالب، الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة.

الحالة 03: معدوم، تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.		
نكون بصدد احتياجات لرأس المال العامل عندما تكون الموارد الدورية (بدون ديون) غير كافية لتغطية الأصول الدورية (باستبعاد القيم الجاهزة). (يظهر عندما يكون هناك عدم التوافق بين درجة سيولة الأصول الدورية ودرجة استحقاق الخصوم الدورية)	$إ.ر.م.ع. = إ.ر.م.ع. + إ.ر.م.ع.خ.!$ احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = (الأصول المتداولة للاستغلال. القيم الجاهزة). (الخصوم المتداولة للاستغلال - السلفات المصرفية)	احتياجات رأس المال العامل (BFR)
الفرق بين المؤشرين الماليين $BFR$ و $Frng$ يسمح بتحديد مستوى الخزينة ويمكن كذلك حسابها من خلال الفرق بين القيم المتاحة من جانب الأصول والديون البنكية قصيرة الأجل من جانب الخصوم	الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل الخزينة = القيم المتاحة (القيم الجاهزة) - الديون البنكية قصيرة الأجل (التسبيقات البنكية)	الخزينة

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على (د. خميسي شبيحة، 2010) و (مبارك لسوس، 2012)

ب. مقاييس الأداء المالي باستخدام نسب التوازن المالي: تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها انتشاراً في أوساط المحللين الماليين، وهي من أقدم هذه الأدوات، حيث ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر عندما كان يستعين بها آنذاك المستخدمون وأصحاب الصلة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، ولعل أهم ما ساعد على انتشاره النسب بين المحللين والمستخدمين سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في قياس وتقييم الأداء وأوجه النشاط المختلفة، وقد أصبحت النسب المالية من أهم الوسائل المستخدمة في الرقابة وتقييم الأداء في المشاريع الاقتصادية.

• تعريف النسب المالية: يمكن تعريف النسب المالية بالعديد من التعاريف، ونسوق منها التعريفات التالية:

النسب المالية أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياساً لعلاقة ما بين بندين من بنود الكشوف المالية. (مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، 2011، صفحة 127)

تعرف النسبة المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود الكشوف المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين. (أ.د. محمد مطر، 2006، صفحة 31)

وتتمثل هذه النسب فيما يلي:

✓ نسب السيولة: وهي نسب تقيس القدرة على أداء الالتزامات قصيرة الأجل وتعبر عن قابلية المؤسسة على تحويل موجوداتها المتداولة إلى سيولة نقدية للإيفاء بالتزاماتها المستحقة الأداء خلال سنة واحدة. (د. عدنان تاليه النعيمي وآخرون، 2009، الصفحات 102-103)

الجدول الموالي يظهر مختلف نسب السيولة.

الجدول (02): نسب السيولة

النسبة	كيفية الحساب	التفسير المالي للمؤشر
نسبة التداول (نسبة السيولة العامة)	الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة	توضح هذه النسبة مقدار الموارد المتاحة في الأجل القصير لخدمة ديون المؤسسة القصيرة الأجل، لذلك فهي مؤشر هامش الأمان من خلال قدرة الموجودات المتداولة على تغطية المطلوبات المتداولة، وارتفاع هذه النسبة مؤشر جيد لسيولة المؤسسة

نسبة السيولة السريعة (المختصرة)	(الأصول المتداولة - المخزون) / الخصوم	هذه النسبة توضح قدرة المؤسسة على مواجهة المطلوبات المتداولة بالموجودات المتداولة الأكثر سيولة (معدا المخزون والمدفوعات مقدما)، لذا فهي مؤشر قدرة الاستمرار وفائدة هذه النسبة تكمن عندما تواجه المؤسسة مشاكل في تصريف المخزون
نسبة السيولة النقدية (الآنية، الحالية)	الأصول المالية المتداولة (النقد في الصندوق والبنك + أذونات الخزينة المركزية) / الخصوم المتداولة	وهذه النسبة تركز على الأصول المتداولة ذات السيولة المالية مثل النقد والأوراق المالية قصيرة الأجل

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على (د.عدنان تايه النعيمي، د.ارشاد فؤاد التميمي، 2008، الصفحات 90-91)

✓ **نسب التمويل:** تمكنا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة، ومن أهم هذه النسب نذكر ما يلي: (مبارك لسوس، 2012، الصفحات 45-46)

الجدول الموالي يظهر مختلف نسب التمويل.

#### الجدول (03): نسب التمويل

النسبة	كيفية الحساب	التفسير المالي للمؤشر
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الديون	تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون / مجموع الأصول	وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على (مبارك لسوس، 2012، الصفحات 45-46).

✓ **نسب النشاط (نسب الأداء):** غالبا ما يستخدم هذا النوع من النسب في التقييم والتعرف على الطريقة التي تقوم بها المؤسسة في إدارة أصولها ومخزونها من البضاعة وكذا قدرتها على تحصيل ديونها في مواعيد استحقاقها وأهم هذه النسب هي: (د.نعيم نمر حسين، 2016، الصفحات 90-91)

الجدول الموالي يظهر مختلف نسب التمويل.

#### الجدول (04): نسب النشاط (نسب الأداء)

النسبة	كيفية الحساب	التفسير المالي للمؤشر
معدل دوران المخزون	تكلفة المبيعات (تكلفة شراء البضاعة المباعة) / متوسط المخزون	وهذه النسبة تظهر سرعة حركة المخزون في المؤسسة
معدل الاحتفاظ بالمخزون (معدل فترة التخزين):	360(365) يوم / معدل دوران المخزون	وتفيد هذه النسبة في التعرف على عدد الأيام التي تحتاجها المؤسسة لبيع البضاعة وكذلك على عدد الأيام التي تبقى فيها البضاعة بالمخازن
معدل دوران المدينين (معدل دوران قروض الزبائن):	صافي المبيعات / متوسط رصيد المدينين (الزبائن والحسابات الملحقة)	ويمثل هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في تحصيل ديونها
متوسط فترة التحصيل (المهلة الممنوحة للزبائن):	360 يوم / معدل دوران المدينين	ويقاس هذا المتوسط مدى كفاءة المؤسسة
معدل دوران الدائنين (الموردين):	تكلفة البضاعة المباعة (المشتريات من السلع والخدمات) / رصيد الدائنين	وهذا المعدل يظهر الفترة التي يمنحها الدائنون للمؤسسة لتسديد مستحقاتهم



ومتوازنتها مع معدل دوران المدينين	(الموردون والحسابات الملحقه	
ويقيس هذا المتوسط مدى كفاءة المؤسسة	360 يوم / معدل دوران الدائنين	متوسط فترة الدفع (مدة قروض الموردین):
وهذا المعدل يقيس مدى كفاءة المؤسسة في استغلال موجوداتها بكفاءة وبشكل يحقق العائد المرسوم لها	صافي المبيعات / جملة الموجودات (إجمالي الأصول)	معدل دوران الموجودات (الأصول):
وتستخدم كمقياس لكفاءة المؤسسة في استخدام موجوداتها الثابتة في تقنين المبيعات	صافي المبيعات / صافي الموجودات (إجمالي الأصول) الثابتة	معدل دوران الموجودات (الأصول) الثابتة:

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على (د.نعيم نمر حسين، 2016، الصفحات 90-91) و (د.عبد الحليم كراجة وآخرون، 2006، صفحة 197)

✓ **نسب الربحية:** وتقيس نسب الربحية مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الربح على المبيعات وعلى الأصول وعلى حقوق الملكية، لهذا نجد لها مجال اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين، فالمستثمرون يتطلعون إلى الفرص المربحة لتوجيه أموالهم إليها، والإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياساتها، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض المشاريع التي تحقق الأرباح أكثر بكثير من تلك التي لا تحققها. (مفلح محمد عقل، 2009، صفحة 79)

وتتمثل في النسب التالية: (د.عدنان تايه النعيمي، د.ارشاد فؤاد التميمي، 2008، الصفحات 100-103)

الجدول الموالي يظهر مختلف نسب التمويل.

#### الجدول (05): نسب الربحية

النسبة	كيفية الحساب	التفسير المالي للمؤشر
نسبة هامش الربح الصافي إلى المبيعات	صافي الربح / صافي المبيعات	ويعكس هامش الربح قدرة المؤسسة على تقديم المنتجات بكلفة أدنى أو بسعر أعلى لذلك فهو مؤشر لقدرة الدينار من المبيعات لتحقيق الربح
معدل العائد على الموجودات	صافي الربح / إجمالي الأصول	مقياس شامل لفاعلية الإدارة في تحقيق الربح من الموارد المتاحة، وعليه فهو يقيس إنتاجية الدينار المستثمر في الموجودات
معدل العائد على حقوق الملكية	( صافي الربح - المدفوعات للأسهم الممتازة ) / حقوق الملكية	يشير إلى المدى الذي تساهم به الرافعة المالية في زيادة ثروة المساهمين، أي هذا المعدل يؤشر ثروة الدينار الواحد المستثمر من أموال المالكين

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على (د.عدنان تايه النعيمي، د.ارشاد فؤاد التميمي، 2008، الصفحات 100-103)

#### 4. دراسة حالة مؤسسة "حضنة حليب" بالمسيلة.

4.1. تعريف بالمؤسسة: مؤسسة "حضنة حليب" "SARL HODNA LAIT" نشأت في: 15/12/1998 وبدأت نشاطها في: 15/05/2000، وبطاقة إنتاجية قدرها: 40000 لتر يوميا من الحليب المعاد تصنيعه، وبرأس مال اجتماعي قدره: 6000.000,00 دج، 50% منه تمويل ذاتي من الشركاء والباقي قرض بنكي طويل الأجل من القرض الشعبي الوطني مع العلم أن رأس مالها ناتج عن أربع شركاء الأخوين ديلمي بالإضافة إلى شخصين آخرين من ولاية باتنة.

وتتواجد هذه المؤسسة بالجنوب الشرقي للمنطقة الصناعية في ولاية المسيلة (Z.I de M'sila. BP 451 C4)، حيث تتربع على مساحة قدرها 32000 م<sup>2</sup>، وتمت إقامة البنايات على مساحة 22000 م<sup>2</sup> من المساحة الإجمالية، قامت المؤسسة بتوسيع نشاطها خلال فترة حياتها فرضتها عليها ظروف السوق.

4. 2. تقييم الأداء المالي لمؤسسة "حضانة حليب": لقياس قدرة مؤسسة "حضانة حليب" على مواجهة التزاماتها بتواريخ استحقاقها، وكذا إمكانية خلق عوائد مالية تساعد على تطوير نشاطها وتوسيعه، سنقوم بتحليل وضعيتها المالية وذلك بالاعتماد على أهم مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية من خلال كشوفها المالية المتاحة خلال الفترة (2015-2018).

أ. تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

• رأس المال العامل وأنواعه.

الجدول (06): تطور رأس المال العامل لمؤسسة "حضانة حليب" للفترة (2015-2018)

الوحدة: دج

2018	2017	2016	2015	البيان	
4 127 041 816,00	4 302 022 331,00	4 076 942 829,00	4.119.248.031,00	الأموال الدائمة	من أعلى الميزانية
3 461 282 497,00	4 116 600 918,00	4 187 646 886,00	4.226.048.037,00	- الأصول الثابتة	
665 759 319,00	185 421 413,00	-110 704 057,00	-106.800.006,00	= رأس المال العامل الصافي الإجمالي Frng	
6 315 117 820,00	5 426 520 114,00	4 690 363 521,00	5.177.271.478,00	الأصول المتداولة	من أسفل الميزانية
5 629 358 501,00	5 241 098 701,00	4 801 067 578,00	5.284.071.484,00	- الخصوم المتداولة	
665 759 319,00	185 421 413,00	-110 704 057,00	-106.800.006,00	= رأس المال العامل الصافي الإجمالي Frng	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الكشوف المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية سالب خلال الفترة (2015-2016)، هذا يعني أن المؤسسة لم تستطع أن تغطي جميع أصولها الثابتة التي تمتلكها بأموالها الدائمة بل هناك تمويل جزئي لهذه الأصول عن طريق التمويل قصير الأجل، هذا ما يؤكد أن المؤسسة لا تمتلك هامش أمان تستطيع من خلاله تسديد ديونها قصيرة الأجل في حال عدم توافق آجال تحويل الأصول المتداولة (مخزونات مثلا) إلى سيولة في موعد استحقاق هذه الديون، على عكس الفترة (2017-2018) فالمؤسسة حققت رأس مال عامل موجب وهو في تزايد وبذلك فهي تحقق شرط التوازن الأول على المدى الطويل مما يجعلها في حالة استقرار.

• أنواع رأس المال العامل: الجدول الموالي يظهر حساب مختلف أنواع رأس المال العامل لمؤسسة "حضانة حليب" بالمسيلة للفترة (2015-2018).

الجدول (07): أنواع رأس المال العامل لمؤسسة "حضانة حليب" للفترة (2015-2018)

الوحدة: دج

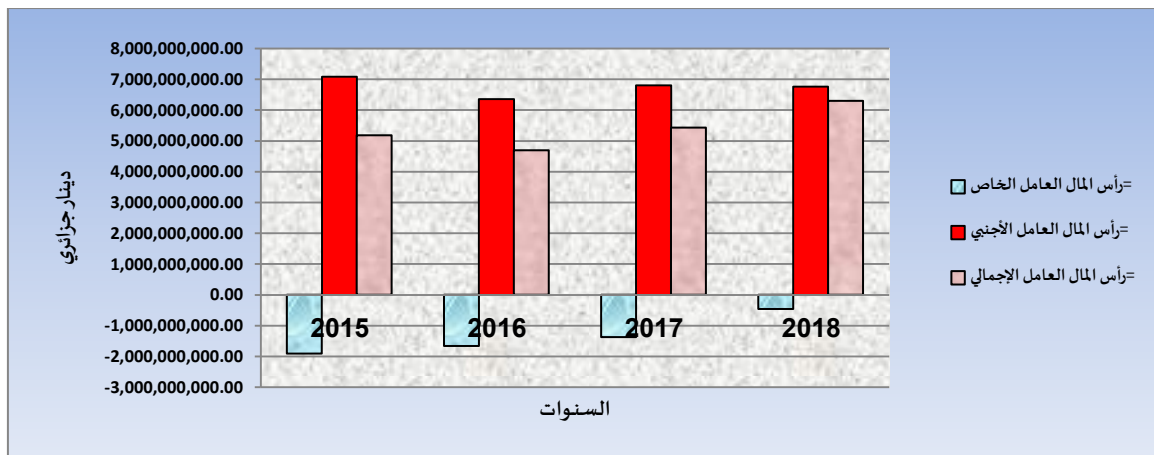
2018	2017	2016	2015	البيان
2 998 578 343,00	2 740 859 490,00	2 523 795 545,00	2.315.315.842,00	الأموال الخاصة
3 461 282 497,00	4 116 600 918,00	4 187 646 886,00	4.226.048.037,00	- الأصول الثابتة
-462 704 154,00	-1 375 741 428,00	-1 663 851 341,00	-1.910.732.195,00	= رأس المال العامل الخاص
9 756 400 318,00	9 543 121 032,00	8 878 010 407,00	9.403.319.515,00	مجموع الخصوم
2 998 578 343,00	2 740 859 490,00	2 523 795 545,00	2.315.315.842,00	- الأموال الخاصة
6 757 821 975,00	6 802 261 542,00	6 354 214 862,00	7.088.003.673,00	= رأس المال العامل الأجنبي
9 756 400 318,00	9 543 121 032,00	8 878 010 407,00	9.403.319.515,00	مجموع الأصول
3 461 282 497,00	4 116 600 918,00	4 187 646 886,00	4.226.048.037,00	- الأصول الثابتة
6 295 117 821,00	5 426 520 114,00	4 690 363 521,00	5.177.271.478,00	= رأس المال العامل الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الكشوف المالية للمؤسسة.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات وترجمتها بيانيا كالتالي:

- بالنسبة لرأس المال العامل الخاص: من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص سالب خلال الفترة المدروسة وينخفض من سنة إلى أخرى، وهذا يدل على أن المؤسسة لا تقوم بتغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة بل تعتمد على الموارد الخارجية أي الديون قصيرة وطويلة الأجل، وهو مؤشر سلبي للمؤسسة على التبعية للأطراف الخارجية.
- بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي: نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي خلال الفترة المدروسة في تذبذب من سنة لأخرى ومجموع الديون كبير مقارنة بمجموع الخصوم، وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد على الديون في توسيع نشاطها وتنشيط دورة استغلالها.
- بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي: من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي موجب خلال الفترة المدروسة وهو في تذبذب، وهذا راجع إلى عدم استقرار بعض عناصر تركيبة الأصول المتداولة.

الشكل (02): تطور مختلف أنواع رأس المال العامل لمؤسسة "حضنة حليب" للفترة (2015-2018)



المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على الكشوف المالية للمؤسسة.

#### • احتياجات رأس المال العامل.

الجدول (08): تطور احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة "حضنة حليب" للفترة (2015-2018) الوحدة: دج

البيان	2015	2016	2017	2018
احتياجات الدورة	4.959.115.963,00	4 605 745 866,00	5 282 909 071,00	6 218 781 950,00
موارد الدورة	2.029.258.589,00	1 925 965 917,02	2 227 651 684,53	5 629 358 501,00
احتياجات رأس المال العامل	2.929.857.374,00	2 679 779 948,98	3 055 257 386,47	589 423 449,00

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال كل سنوات الدراسة، وهذا يعني أن المؤسسة لم تستطع تغطية احتياجات دورتها بموارد الدورة وتحتاج إلى موارد أخرى (تعتمد على سلفيات مصرفية)، أي أن الحالة المالية للمؤسسة غير جيدة فالمؤسسة لم تحقق شرط توازنها الثاني (احتياجات رأس مال عامل موجب). وهذه الوضعية تستلزم على المؤسسة القيام بتخفيض قيمة احتياجات التمويل إما عن طريق تخفيض قيمة المخزونات أي تسريع معدل دوران المخزونات، أو تخفيض قيمة الحقوق لدى الغير بمعنى تقليص في المدة الممنوحة للعملاء وبالمقابل زيادة الفترة الممنوحة من طرف الموردين.

• الخزينة.

الجدول (09): تطور الخزينة الصافية للمؤسسة "حضنة حليب" للفترة (2015-2018)

الوحدة: دج

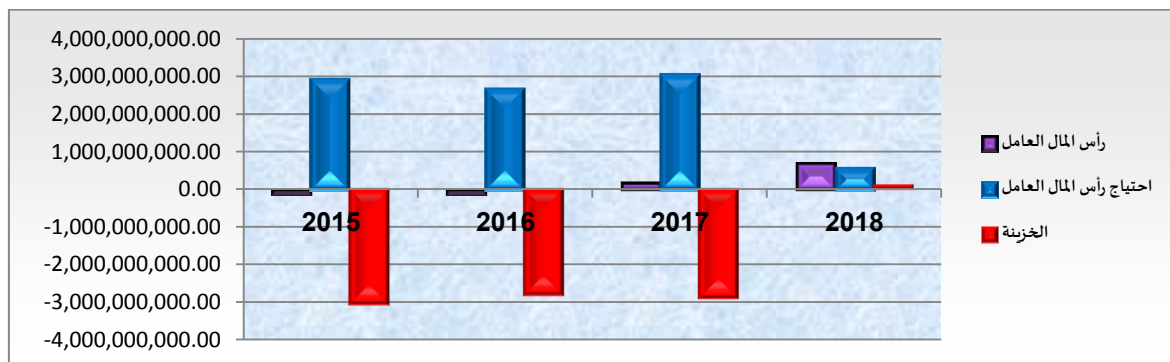
2018	2017	2016	2015	البيان
685 759 319,00	185 421 413,00	-110 704 057,00	-106.800.006,00	رأس المال العامل
589 423 449,00	3 055 257 386,47	2 679 779 948,98	2.929.857.374,00	احتياجات رأس المال العامل
96 335 870,00	-2 869 835 973,47	-2 790 484 005,98	-3.036.657.380,00	=الخزينة الصافية
96 335 870,00	143 611 043,00	84 617 655,00	218.155.515,00	القيم الجاهزة
0,00	3 013 447 016,47	2 875 101 660,98	3.254.812.895,00	السلفات البنكية
96 335 870,00	-2 869 835 973,47	-2 790 484 005,98	-3.036.657.380,00	=الخزينة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الكشوف المالية للمؤسسة والجدولين رقم (06) و(08).

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الخزينة خلال الفترة (2015-2017) سالبة، وهذا يدل على أن رأس المال العامل غير قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك عجز يعبر عنه بخزينة سالبة، فالمؤسسة لم تحقق شرط توازنها الثالث وهو خزينة صافية سالبة، أما بالنسبة لسنة 2018 حققت خزينة موجبة أي أن المؤسسة تداركت خطورة وضعها.

والتمثيل البياني التالي يوضح مختلف مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة خلال فترة الدراسة.

الشكل (03): تطور مختلف مؤشرات التوازن المالي للفترة (2015-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الكشوف المالية للمؤسسة.

ب. تقييم الأداء المالي بواسطة نسب التوازن المالي.

• حساب نسب السيولة.

الجدول (10): نسب السيولة للمؤسسة "حضنة حليب" للفترة (2015-2018)

الوحدة: دج

2018	2017	2016	2015	البيان
6 315 117 820,00	5 426 520 114,00	4 690 363 521,00	5.177.271.478,00	نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة
5 629 358 501,00	5 241 098 701,00	4 801 067 578,00	5.284.071.484,00	
112%	104%	98%	%97	
2 605 858 841,00	1 859 829 256,00	1 758 433 811,00	1.826.803.218,00	نسبة السيولة المختصرة = (الأصول المتداولة - المخزون) / الخصوم المتداولة
5 629 358 501,00	5 241 098 701,00	4 801 067 578,00	5.284.071.484,00	
46%	35%	37%	%35	
96 335 870,00	143 611 043,00	84 617 655,00	218.155.515,00	نسبة السيولة الأتية = الأصول المالية المتداولة / الخصوم المتداولة
5 629 358 501,00	5 241 098 701,00	4 801 067 578,00	5.284.071.484,00	
2%	3%	2%	%4	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الكشوف المالية للمؤسسة.

➤ تحليل نسبة السيولة العامة: نلاحظ من الجدول أعلاه أن النسبة في تزايد مستمر خلال الفترة المدروسة وهو مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة حيث بلغت على التوالي: 97%، 98%، 104%، 112%، ففي السنتين 2015، 2016 كانت نسبة السيولة العامة أقل من الواحد أي الأصول المتداولة لا تغطي الديون قصيرة الأجل، فمثلا في سنة 2015 نجد أن الأصول المتداولة إذا حولت إلى سيولة في الأجل القصير لا تغطي إلا 97% من الخصوم المتداولة، وهذا يدل على وجود رأس مال عامل سالب خلال السنتين، وأن المؤسسة تعاني من مشاكل سداد التزاماتها في الأجل القصير، حيث كلما كانت النسبة أكبر من 1 كانت أحسن، ثم عادت وارتفعت هذه النسبة خلال السنتين الأخيرتين وهذا يدل على وجود سيولة متاحة للمؤسسة لمواجهة الديون قصيرة الأجل.

➤ تحليل نسبة السيولة المختصرة: من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن قيمة هذه النسبة أخذت القيم التالية: 35%، 37%، 35% و 46% خلال فترة الدراسة وهي نسبة منخفضة، ويفسر هذا بأن القيم الجاهزة والقابلة للتحقيق لا تغطي مجموع الديون قصيرة الأجل، ويدل أيضا على أن المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها.

➤ نسبة السيولة الآتية: نلاحظ أن نسبة السيولة تعبر عن مدى تغطية القيم الجاهزة بمفردها لالتزامات المؤسسة من الديون قصيرة الأجل، بمعنى أن كل 01 دج من الديون قصيرة الأجل تغطيه 0,04 دج من القيم الجاهزة أي بنسبة 4%، هذا بالنسبة لسنة 2015 وهذه النسبة متذبذبة تنقص ثم تزيد.

• نسب التمويل. (الجدول 11): نسب التمويل لمؤسسة "حضانة حليب" للفترة (2015-2018)

الوحدة: دج

البيان	2015	2016	2017	2018
نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	4.119.248.031,00	4 076 942 829,00	4 302 022 331,00	4 127 041 816,00
	4.226.048.037,00	4 187 646 886,00	4 116 600 918,00	3 461 282 497,00
	97%	97%	105%	119%
نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	2.315.315.842,00	2 315 315 842,00	2 523 795 545,00	2 740 859 490,00
	4.226.048.037,00	4 226 048 037,00	4 187 646 886,00	4 116 600 918,00
	54%	55%	60%	67%
نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون	2.315.315.842,00	2 523 795 545,00	2 740 859 490,00	2 998 578 342,00
	7.088.003.673,00	6 354 214 862,00	6 802 261 542,00	6 757 821 975,00
	32%	40%	40%	44%

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الكشوف المالية للمؤسسة.

➤ تحليل نسبة التمويل الدائم: تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة التمويل الدائم في تزايد خلال الفترة المدروسة، فمثلا في سنة 2015 نجد أن الأموال الدائمة تغطي 97% من الأصول الثابتة، وهذا يدل على أن جزءا من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل، وهذه النسبة في ارتفاع وتحسن ملحوظ من سنة إلى أخرى بسبب ارتفاع الأموال الدائمة (زيادة رأس المال) هذا من جهة وانخفاض الأصول من جهة أخرى.

➤ تحليل نسبة التمويل الخاص: نلاحظ من الجدول أعلاه أن النسبة أقل من الواحد وهي في تزايد خلال الفترة المدروسة، حيث بلغت على التوالي: 54%، 55%، 60% و67% وهذا يعني أن الأصول الثابتة لا تمول عن طريق الأموال الخاصة للمؤسسة، أي أن المؤسسة بحاجة إلى موارد خارجية لتمويل أصولها الثابتة.

➤ تحليل نسبة الاستقلالية المالية: تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها. نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الاستقلالية المالية أقل من 50% خلال السنوات الأربع، حيث سجلت سنة 2015 نسبة 32% ثم سجلت ارتفاعا في السنوات 2016 و2017 و2018 بنسب: 40%، 40%، 44%، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع في قيمة الأموال الخاصة بالإضافة إلى انخفاض قيمة الديون، وهذا يعني أن المؤسسة غير مستقلة ماليا.

• نسب النشاط

الجدول (12): نسب النشاط لمؤسسة "حضنة حليب" للفترة (2015-2018)

الوحدة: دج

2018	2017	2016	2015	البيان
11397823885,00	10015447633,00	9896044119,00	10.122.567.130,00	معدل دوران الأصول = المبيعات الصافية السنوية / صافي مجموع الأصول **= مرة
9 776 400 317,00	9 543 121 032,00	8 878 010 407,00	9.403.319.515,00	
1,17	1,05	1,11	1,08	
11397823885,00	10015447633,00	9896044119,00	10.122.567.130,00	معدل دوران الأصول الثابتة = المبيعات الصافية السنوية/ صافي مجموع الأصول الثابتة **= مرة
3 461 282 497,00	4 116 600 918,00	4 187 646 886,00	4.226.048.037,00	
3,29	2,43	2,36	2,40	
11397823885,00	10015447633,00	9896044119,00	10.122.567.130,00	معدل دوران الزبائن = رقم الأعمال / الزبائن والحسابات الملحقه
423 628 520,00	464 628 520,00	787 675 777,00	696.203.872,00	
26,91	21,56	12,56	14,54	
360	360	360	360	مدة تحصيل الزبائن = (الزبائن والحسابات الملحقه / رقم الأعمال) × 360
0,07	21,56	12,56	14,54	
27	17	29	25	
9 537 281 652,00	8 398 548 273,00	8 115 250 303,00	8.213.075.403,00	معدل دوران الموردين = المشتريات / الموردون والحسابات الملحقه
1 591 093 362,00	1 264 669 066,00	1 055 450 731,00	1.130.508.661,00	
5,99	6,64	7,69	7,26	
360	360	360	360	مدة تسديد الموردين = (الموردون والحسابات الملحقه / المشتريات) × 360
5,99	6,64	7,69	7,48	
60	54	47	48	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الكشوف المالية.

➤ معدل دوران مجموع الأصول: هذه النسبة تعكس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول أو الاستثمارات لتحقيق قدر كبير من المبيعات، ولذلك كلما زاد المعدل دل على كفاءة الإدارة في استخدام أصولها.

نلاحظ من خلال جدول نسب النشاط خلال فترة الدراسة أن معدلات دوران مجموع الأصول منخفضة بالمقارنة مع المعدل الصناعي 2، حيث تبين هذه النسبة المبيعات المحققة من كل 01 دج مستثمر في الأصول الثابتة والمتداولة، فنجد في سنة 2015 أن كل 01 دج يتم استثماره في الأصول يحقق 1,08 دج على شكل مبيعات، وهذا يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها وأن المؤسسة تعمل بعيدا عن مستوى طاقتها وأن حجم مبيعاتها لا يتناسب مع حجم أصولها.

➤ معدل دوران مجموع الأصول الثابتة: بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الثابتة على خلق المبيعات، فنلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل دوران الأصول الثابتة خلال سنوات الدراسة كان متزايدا وتراوح بين 2,36 و3,29 فسجلنا في

السنة الأولى 2015 معدل دوران للأصول الثابتة قدر بـ 2,40 وهذا يعني أن كل 01دج مستثمر في الأصول الثابتة يولد 2,40دج من المبيعات ثم ارتفع إلى 3,29دج سنة 2018 ، وهذا يدل على أن الأداء التشغيلي للمؤسسة في ارتفاع.

➤ معدل دوران العملاء والموردين: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المدد الممنوحة من قبل المؤسسة للزبائن أقل من المهلة التي يمنحها الموردين لها خلال سنوات الدراسة، وهذا يمنح للمؤسسة القدرة على تسديد ديونها في آجال استحقاقها.

➤ معدل دوران المخزونات: تعذر علينا حسابه بسبب عدم تفصيل محاسب المؤسسة في إعطائنا قيم المخزونات وتقديمها لنا بقيم إجمالية في الميزانية المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسة.

• نسب الربحية: تعبر نسب الربحية عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأصول المتاحة، وتهدف هذه النسبة إلى قياس قدرة المؤسسة على الكسب ومدى كفاءته في تحقيق الأرباح الصافية من النشاط العادي الذي تمارسه، والجدول التالي يظهر أهم نسب الربحية.

### الجدول (13): نسب الربحية لمؤسسة "حضنة حليب" للفترة (2015-2018)

الوحدة: دج

2018	2017	2016	2015	البيان
3 401 103 825,00	298 299 971,00	296 037 922,00	303 944 156,00	نسبة هامش الربح الصافي إلى المبيعات = (صافي الربح / صافي المبيعات) × 100
11397823885,00	10015447633,00	9896044119,00	10122567130,00	
29,84%	2,98%	2,99%	3,00%	
3 401 103 825,00	298 299 971,00	296 037 922,00	303 944 156,00	معدل العائد على الموجودات = (صافي الربح / إجمالي الأصول) × 100
9 776 400 317,00	9 543 121 032,00	8 878 010 407,00	9 403 319 515,00	
34,79%	3,13%	3,33%	3,23%	
3 401 103 825,00	298 299 971,00	296 037 922,00	303 944 156,00	معدل العائد على حقوق الملكية = (صافي الربح - المدفوعات للأسهم الممتازة / حقوق الملكية) × 100
2 998 578 342,00	2 740 859 490,00	2 523 795 545,00	2 315 315 842,00	
113,42%	10,88%	11,73%	13,13%	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

➤ نسبة صافي الربح إلى المبيعات: نلاحظ من خلال جدول نسب الربحية أن نسبة هامش الربح الصافي على المبيعات غير ثابت ، وهذا يعني أن المؤسسة كانت أكثر ربحية في سنة 2018 عن باقي السنوات الأخرى.

➤ نسبة العائد على الأصول: نلاحظ من الجدول أعلاه ومن خلال النسب المحققة أن نسبة العائد على الأصول متذبذبة ومتدنية، الأمر الذي يدل على أن المؤسسة ليست ذات كفاءة في تسيير ممتلكاتها .

➤ معدل العائد على حقوق الملكية (أموال خاصة): تقيس هذه النسب مدى قدرة الإدارة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المستثمر يحصل على ربح بنسبة 13,13 % لكل 01دج استثمره في المؤسسة سنة 2015، وأما سنتي 2016 و2017 و2018 فكانت النسب على التوالي 11,37% و10,88% و113,42% أي أن ربح المستثمر غير ثابت، وهذا يدل على عدم كفاءة استغلال الموارد الخاصة من طرف الإدارة لتحقيق الأرباح.

الخاتمة:

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لقياس الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية باستخدام أدوات التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي، تبين لنا بوضوح أن قياس وتقييم أداء المؤسسة أمراً ضرورياً والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، كما أن له دوراً كبيراً في حياة المؤسسة والذي يعتمد

على معايير وأدوات وطرق علمية وعملية دقيقة يجب اتباعها لتعطي عملية القياس والتقييم الكفاءة والفعالية المثلى، وتصبح بذلك قرارات المؤسسة رشيدة وصحيحة.

#### نتائج الدراسة:

من خلال إسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة "حضنة حليب" خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2018

توصلنا إلى استنتاج مجموعة من الملاحظات والمتمثلة في ما يلي:

• لم تستطع المؤسسة تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة، وهذا ما يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق مواردها الدائمة:

• من خلال حساب نسب التمويل تبين أن المؤسسة مثقلة بالديون وهي غير مستقلة مالياً؛

• من خلال حساب نسب النشاط للمؤسسة تبين أن معدل دوران الأصول الثابتة متزايد خلال فترة الدراسة، وهذا ما يدل على

أن المؤسسة مستغلة لأصولها وأن الأداء التشغيلي للمؤسسة في ارتفاع؛

• نلاحظ أن الأجال الممنوحة من قبل المؤسسة للزبائن أقل من المهلة التي يمنحها الموردون لها خلال سنوات الدراسة، وهذا يمنح للمؤسسة القدرة على تسديد ديونها في آجال استحقاقها؛

• حققت المؤسسة نسب ربحية ضئيلة وهذا راجع لارتفاع تكاليف المؤسسة، الأمر الذي يؤكد أن المؤسسة لا تستغل مواردها المتاحة بالشكل المثالي؛

• السياسة التمويلية المتبعة ناجحة بالنسبة للمؤسسة والمتمثلة في اعتمادها على الديون قصيرة الأجل وبالأخص السلفات المصرفية، إلا أن هذه السياسة قد تعرضها في المدى الطويل إلى مخاطر عدم التسديد.

#### المراجع والإحالات:

ALI Debbi. (2010). Peut-on Définir La Performance Publique Locale? Idara journal , Volume 20 (Numero 01).

MÉBARKA Abdelli. (2018). L'intégration de la Responsabilité Sociale Afin d'améliorer la performance de l'entreprise (Approche théorique). Al Bachaer Economic Journal , Volume 04 (Numero 02).

أ.د. بشير بن عيشي، أ.عقبة قطاف. (2017). دور الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية. (جامعة بسكرة، المحرر) مجلة الاقتصاد الصناعي (العدد 13).

أ.د. محمد أحمد الكايد. (2010). الإدارة المالية الدولية والعالمية "التحليل المالي والاقتصادي". عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.

أ.د. محمد مطر. (2006). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

أ.د. مدحت أبو النصر. (2004). الأداء الإداري المتميز. القاهرة، مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

بن حمين بوجمعة، عبد القادر بحيج. (2020). تأثير مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية بولاية بشار. مجلة المالية والأسواق ، المجلد 07 (العدد 03).

بن خروف جلييلة. (2008/2009). دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات. مذكرة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

جمال كامل محمد عبد الرحيم. (2015). قياس أثر تطبيق المؤشر المصري لمسؤولية الشركات عن التنمية المستدامة في ضبط الأداء المالي. مصر: كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة قناة السويس.

د. خميسي شيحة. (2010). التسيير المالي للمؤسسة "دروس ومسائل محلولة". الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.



- د.دحماني عزيز، أ.عياط سعاد. (2016). استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي. (جامعة بشار، الجزائر، المحرر) العدد 06.
- د.عاطف وليم أندراوس. (2006). التمويل والإدارة المالية للمؤسسات. الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
- د.عبد الحليم كراجه وآخرون. (2006). الإدارة والتحليل المالي "أسس، مفاهيم، تطبيقات". عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- د.عدنان تايه النعيمي وآخرون. (2009). الإدارة المالية "النظرية والتطبيق". عمان، الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- د.عدنان تايه النعيمي، د.ارشاد فؤاد التميمي. (2008). التحليل والتخطيط المالي "اتجاهات معاصرة". عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- د.نعيم نمر حسين. (2016). التحليل المالي باستخدام الحاسوب. عمان، الأردن: دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع.
- د.وليد ناجي الحياي. (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي "منهج علمي وعملي متكامل". عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- ط.د.بوظورة فاطمة الزهراء، د.ليندة رقام. (2020). واقع الأداء المالي لمؤسسة الإسمنت من خلال أبعاد بطاقة الأداء المتوازن خلال الفترة (2015-2016). مجلة المالية والأسواق، المجلد 07 (العدد 02).
- عليان الشريف وآخرون. (2007). الإدارة والتحليل المالي. عمان، الأردن: دار البركة للنشر والتوزيع.
- مبارك لسلوس. (2012). التسيير المالي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد محمود الخطيب. (2010). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات. عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- مفلح محمد عقل. (2009). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي. عمان، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة. (2011). تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي. عمان الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- نادية خريف. (2012). أساليب قياس الأداء والفعالية بالمؤسسة الصحية وسبل تطويرهما "دراسة ميدانية بالمؤسسة الصحية". مجلة رؤى اقتصادية.
- ناصر دادى عدون، عبد الله قويدر الواحد. (دون سنة نشر). مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية. الجزائر: دار المحمدية العامة.